المستثمرون يبحثون فى مؤتمرهم الثانى مشاكل الإنتاج ونظرة مستقبلية للاستثمار

كتب ـ رأفت أمين :

محمد ابو العينين

بحثت الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية برئاسة محمد ابو العينين رئيس الشعبة الاعداد للمؤتمر الثانى للمستثمرين والذى يستهدف دراسة الواقع الفعلى للاستثمار فى مصر وطموحات المستقبل فى ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة.

وقد أكد الاعضاء ان دراسة الواقع الفعلى للسوق المصرية ومدى تأثرها بالاوضاع الاقتصادية المتردية لعدد من دول العالم امر ضرورى عند وضع اى رؤى مستقبلية للاستثمار فى مصر والتوسع فى المشاريع الاستثمارية القادمة.

واوضح محمد ابو العينين ان النظرة الى الواقع كمدخل لمؤتمر الاستثمار امر مهم لأضفاء قدر كبير من الشفافية والوضوح امام الخطط المستقبلية للمستثمرين،مشيرا الى انه رغم اى ظروف قد يمر بها الاقتصاد الوطنى، فان المستثمرين جميعهم لديهم القناعة الكاملة بضرورة الاستمرار والتوسع الاستثمارى مع المطالبة باستمرارالضمانات من الدولة للعمل على ازالة المعوقات التى يمكن ان تواجه حركة الانتاج. موضحا ان البعض قد يتصور اننا لم نتأثر بما حدث لدول جنوب شرق اسيا من انهيارات فى عملاتها الوطنية واقتصادياتها، ولكننا تأثرنا بالفعل بشكل غير مباشر، فاصبحت السوق المصرية القادرة على الدفع بعد الاصلاح الاقتصادى الناجح هى الهدف امام منتجات الدول الصناعية بعد ان فقدت اسواقها فى دول الشرق الاقصى، ونتيجة تنافس الدول الصناعية فقد انخفضت اسعارها بشكل مؤثر، وكان من اثر ذلك عدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية المتاحة للكثير من المشاريع الاستثمارية وبالتالى على تكلفتها وقدرتها التنافسية سواء داخليا او خارجيا، ومما ساعد على انتشار هذا الامر الطفرة الاستيرادية التى شهدتها البلاد من منتجات دول جنوب شرق اسيا بعد التراجع الكبير فى اسعار عملاتها وانخفاض اسعار منتجاتها بشكل لافت للنظر والتسهيلات الكبيرة التى تمنحها هذه الدول للمستوردين لتصريف انتاجها فى محاولة لاستعادة قدرتها الانتاجية الى ماكانت عليه، الى جانب انخفاض حجم السيولة فى السوق وخلق طلب مبالغ فيه على الدولار نتيجة تمويل عمليات تهريب البضائع .. كل هذه العوامل من شأنها ان تؤثر بلا شكل على النظرة المستقبلية للتوسع فى المشاريع الاستثمارية القائمة او اقامة مشروعات جديدة. واوضح احمد عرفة الرئيس الشرفى للشعبة بأن هناك دورا للدولة يجب القيام به سواء من حيث تشديد الرقابة او اقامة جسور تعاون بين اجهزة الجمارك والغرف الصناعية وابلاغها بأى ظواهر غير طبيعية فى عمليات الاستيراد حتى تتمكن هذه الغرف من القيام بدورها فى الدفاع عن الانتاج القومى ضد عمليات الاغراق المستمر للسوق المصرية، لأن الاقتصاد المصرى غير مطالب بحل مشاكل السيولة او فرص العمل فى دول جنوب شرق اسيا.

ويؤكد الدكتور نادر رياض نائب رئيس الشعبة باننا نعانى حاليا من تقلص الدور الرقابى للدولة، والذى اصبح مطلبا اساسيا للمنتجين الجادين، فعندما كنا نطالب بتخفيف الدور الرقابى، فاننا نقصد الرقابة البيروقراطية، انما من المؤكد اننا فى حاجة الى الرقابة الجادة والواعية من الدولة.

ويقول سليمان محمد سليمان عضو الشعبة ان المؤتمر عليه ان يبحث عن الية جديدة تضم اجهزة الدولة والقطاع الخاص لتحقيق الرقابة الجادة والقادرة على الارتفاع بمستوى الجودة والحد من الاستيراد.

ومن المقرر ان تبحث الشعبة يوم الثلاثاء القادم اوراق العمل المقدمة من اللجانة المختلفة بالشعبة حول الواقع الحالى للصناعة والرؤية المستقبلية لها .